

تحقيق

في زمن «الإصلاح»: خسائر 29 مؤسسة حكومية 20 مليار دولار!

يكشف الجهاز المركزي للرقابة المالية في تقريره السنوي، الذي يعده للمرة الثانية، عن حالات اختلاس وتزوير ومخالفات عدة، لكن المثير للاهتمام يكمن في حجم الخسائر، التي ثبت وجودها في منشآت اقتصادية حكومية، تعود إلى مرحلة ما قبل الأزمة

دمشقي - زياد غصن

رغم هول الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال يوميات الحرب تسجلها على حساب السوريين، لم تطو بعد صفحة ما قبل العام 2011. فمن جانب،

هناك جذور اقتصادية واجتماعية لنشوء الأزمة تعود إلى تلك المرحلة، يفترض تحليلها وتفكيكها في سياق البحث عن حل جذري، ومن جانب آخر، فإن الحديث عن أي عملية لإعادة الإعمار لا يمكن أن يتم من دون البناء على ما سبق. في تقريره السنوي الثاني غير المنشور، والذي حصلت «الأخبار» على نسخة خاصة منه، يسلط الجهاز المركزي للرقابة المالية الضوء على جانب أساسي من عمل مؤسسات الدولة قبل الأزمة وخلالها. صحيح أن الجهاز يتحدث في تقريره لعام 2014، بلغة مهنية تتوافق مع مهماته ومسؤولياته، إلا أن ما خلص إليه «يفضح» بشكل غير مباشر سياسات اقتصادية وإدارية، تتحمل جزءاً من مسؤولية نشوب الأزمة، كما أنه يشرح بعضاً من تداعيات الأزمة على اتجاهات الفساد الحكومي، والمخالفات المرتكبة في المؤسسات العامة.

ما وصلت إليه اليد يعترف الجهاز بتراجع عدد القضايا والملفات التي خضعت لتحقيق مفتشيه خلال عام 2014، مبرراً ذلك بالظروف التي تمر بها البلاد، وما فرضته من صعوبة الوصول إلى المناطق الساخنة، والتي على ما يبدو أنها «تعج» بالمخالفات والتجاوزات المالية، إذ إن معظم مستودعات ومخازن وخطوط إنتاج المعامل والمنشآت الحكومية في تلك المناطق نُهبت وسرقت وحرقت، وذلك تم إما في إطار التدمير الممنهج لممتلكات الدولة، أو بفعل التواطؤ وعمليات النهب التي شاعت.

بالإرقام، يكشف الجهاز عن قيام مفتشيه بالتحقيق في 86 قضية، تدين على أثرها ضياع أو اختلاس أو خسارة ما يقرب من 424 مليون ليرة، ومقارنة بالسنوات السابقة، يلاحظ أنه رغم أن عدد القضايا كان أكثر، إلا أن قيمة المبالغ الواجب تسديدها كانت أقل باستثناء العام 2012، الذي بلغ فيه عدد القضايا التي تم التحقيق فيها نحو 166 قضية، خلص منها المفتشون الماليون إلى وجود ضياع أو اختلاس أو مخالفات قدرت قيمتها بأكثر من 796 مليون ليرة، في حين سجل العام 2013 التحقيق في 90 قضية، قدرت قيمة مخالفاتها بنحو 267 مليون ليرة، وتتضمن مخالفات العام 2014 أكثر من سبع حالات اختلاس لرواتب عاملين وتعويضات وأموال عامة، وعمليات تزوير شيكات وتواقيع عاملين وأوراق امتحانية، وصرف تعويضات من دون وجه حق وغيرها. تنوزع المخالفات المكتشفة نتيجة التحقيق في القطاعين الإداري والاقتصادي على 16 وزارة، واتحاد واحد هو الاتحاد الرياضي العام، فيما شملت قائمة الوزارات معظم الوزارات الاقتصادية والخدمية، تصدرتها وزارة الاتصالات لجهة المبالغ المطلوب تسديدها، والبالغة نحو 190 مليون ليرة، تلتها وزارة الإعلام بنحو 61,5 مليون ليرة، وثالثاً جاءت وزارة الإدارة المحلية بنحو 46,5 مليون ليرة، مع العلم



رغم هول الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، لم تطو بعد صفحة ما قبل العام 2011 (إف ب)

السابقة، نظراً إلى صعوبة وصول مفتشيه إلى المناطق الساخنة.

أول الرقص

دخل الجهاز المركزي للرقابة المالية على خط التحقيق بأسباب خسائر الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، أفضى إلى الكشف عن أرقام «مرعبة» كانت تخفيها الحكومات السابقة، ولا سيما في فترات الحديث عن الإصلاح الاقتصادي، وتطوير القطاع العام قبل نشوب الأزمة. ويبدو أن هذه الأرقام ستكون بمنزلة «أول الرقص»، في ظل استمرار الجهاز التحقيق بأسباب خسائر جميع الجهات الاقتصادية. وهذا يطرح تساؤلات عن جدية السياسات والإجراءات الحكومية التي طبقت قبل الأزمة، واستهدفت كما كان يشاع تطوير أداء القطاع العام، وكذلك عن مصير المبالغ الهائلة، التي صرفت على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية.

فقد أظهرت نتائج 31 تقريراً أعدها المفتشون خلال العام 2014 في إطار

خسائر ضخمة في منشآت حكومية منذ مرحلة ما قبل الأزمة

بأنها كانت الأولى بعدد القضايا التي جرى التحقيق فيها خلال العام 2014، إذ بلغت نحو 23 قضية. وفي معرض تدقيقه المالي لما يقرب من 897 دورة مالية للجهات ذات الطابع الاقتصادي، خلص مفتشو الجهاز إلى وجود ضياع أو فوات منفعلة أو خسارة قدرت قيمتها بأكثر من 600 مليون ليرة، ومبالغ أخرى بعمليات أجنبية. ويوضح الجهاز هنا أن أعماله التدقيقية، التي لم تشمل محافظة الرقة، شهدت هي الأخرى تراجعاً مقارنة مع عدد التقارير المنجزة خلال السنوات

الجبير: نعم لتزويد المعارضة صواريخ مضادة للطيران

دعا وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، إلى تسليم المعارضة السورية صواريخ مضادة للطيران، موضحاً في الوقت نفسه أن هذا القرار يعود إلى «التحالف الدولي». وقال، في مقابلة مع «شبيغل» تصدر اليوم السبت، «نعتقد أن إدخال صواريخ أرض جو سيغير موازين القوى على الأرض»، وردّ بـ«نعم» على السؤال حول ما إذا كان يؤيد تسليم هذا النوع من الأسلحة إلى «المتطرفين».

وأضاف إن تسليم هذا النوع من الأسلحة «سيتيح للمعارضة المعتدلة وقف حركة المروحيات والطائرات التي تصفهم وتلقي عليهم المواد الكيميائية»، معتبراً أيضاً أن تسليم هذه الصواريخ «غير موازين القوى في أفغانستان».

وتابع الجبير «لا بد من درس الأمر بتأن، لأن هذه الأسلحة يجب ألا تسقط في أيدي الخطأ»، مضيفاً «إن قراراً من هذا النوع يجب أن يتخذه التحالف الدولي وليس السعودية». وحول السياسة الروسية في سوريا، قال الوزير السعودي إن الدعم الروسي للرئيس السوري بشار الأسد لن ينقذه على المدى البعيد. وتابع «إن الخيار الآخر هو المضي في الحرب وسيهزم بشار الأسد».



تقرير

وضع سوريا حرج... لتبدأ واشنطن بالحلول العملية

إعداد صباح أيوب

«لم نعد نملك ترف الوقت للوم الرئيس بشارك أوباما على سياساته أو لانتقاد استراتيجية البيت الأبيض في سوريا، الوضع حرج كفاية والحلول باتت محدودة جداً... لذا فلتبدأ الولايات المتحدة بالعمل»، هذا هو لسان حال معظم المحللين والدبلوماسيين الأميركيين الذين كثفوا في الأيام الأخيرة اقتراحاتهم «العاجلة والملحة»، لوضع الحلول الدبلوماسية والعسكرية والإنسانية على سكة التنفيذ.

انطلاقاً من خطورة المرحلة الراهنة ووصول الأزمة السورية إلى وضع «حرج» سياسياً وميدانياً، شدد بعض الصحفيين الأميركيين في الأيام الماضية على ضرورة التمسك بـ«هدنة ميونيخ» كخسبة خلاص للكارثة الإنسانية أولاً وكـ«تمهيد للحل السياسي» لاحقاً. «إذا فشلت الدبلوماسية فالآتي سيكون أسوأ بكثير» نبه ديفيد إغناطيوس في «ذي واشنطن بوست» أمس. «هي (أي الهدنة) اللعبة الوحيدة الباقية لدينا... ولا أرى أية استراتيجية أخرى غيرها في

الوقت الحالي» نقل إغناطيوس عن سفير الإمارات العربية المتحدة في واشنطن يوسف العتيبة، مؤكداً ضرورة عدم تبديد الجهود الدبلوماسية لوزير الخارجية جون كيري. الصحفي الأميركي يدرك أن وفقاً شاملاً لإطلاق النار هو «أمر مستحيل» حالياً، إذ يجب على المقاتلين «فرز أنفسهم» أولاً وعلى المملكة السعودية والبراعة الأخرى أن يبذلوا كل جهودهم لكي ينضمّ (المعتدلون) من المتمردين إلى معسكر وقف إطلاق النار بدل الالتحاق بالمجموعات الإرهابية». إغناطيوس يرى أيضاً

أن على واشنطن أن تعادل النفوذ العسكري الروسي في سوريا، وذلك من خلال قيادة قوات خاصة

اقترح بعض المحللين عدداً من التوصيات، كفض «مناطق آمنة»

ترسلها السعودية والإمارات العربية، مع احتمال أن تشارك تلك القوات الخاصة المشتركة لاحقاً في حملة ضرب الرقة، عاصمة «داعش». الصحفي وصف الأزمة السورية بـ«أكثر الأزمات تعقيداً»، وتحدثت بدعوة عن مدى «جنون هذه الحرب» عندما أشار إلى «قيام تركيا، أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي حليف الولايات المتحدة، بضرب القوات الكردية، وهي أحد أفضل حلفاء واشنطن في سوريا». بالعودة إلى الحلول العملية لبدء تنفيذ وقف إطلاق النار في سوريا، اقترح بعض المحللين في